A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/RUS/3
1 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بالفقرة ١٥(ج) من مرفـــق قـــرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

الاتحاد الروسي

هذا التقرير موجز للورقات المقدمة من ١٧ من أصحاب المصلحة[1] إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتّبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. ولا يتضمن أية آراء أو وجهات نظـــر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا أي حكم أو قرار يتصلان بمطالبات محـــدّدة. وذُكـــرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما لم يجر، قدر المستطاع، تغيير النصوص الأصلية. والافتقار إلى معلومات عن مسائل محدّدة أو عدم التركيز على هذه المسائل قد يُعزى إلى عدم تقديم أصحاب المصلحة ورقات بشأن هذه المسائل بعينها. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنـــسان النـــصوص الكاملة لجميع الورقات الواردة. وأعدّ هذا التقرير مع مراعاة وتيرة الاستعراض في الدورة الأولى وهي أربع سنوات.

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى أقسام الترجمة في الأمم المتحدة.

أولاً – المعلومات الأساسية والإطار

ألف – نطاق الالتزامات الدولية

١- أوصت ورقة اشتركت في تقديمها منظمات غير حكومية روسية (الاتحاد الروسي) بأن يزيل أوجه الاختلاف القائمة بين قوانينه الوطنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما لاحظت أن الاتحاد الروسي لم يصدق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٢].

٢- ولاحظ كل من الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال والفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية أن الاتحاد الروسي لم يصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة[٣].

٣- وأوصت منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان الاتحاد الروسي بأن يوقع ويصدق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[٤]. كما أوصت منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية على التوالي الاتحاد الروسي بأن يصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[٥] وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب[٦].

باء – الإطار الدستوري والتشريعي

٤- ذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن القانون الجنائي لا يتضمن التعريف المعترف به دولياً للتعذيب. وتُعالَج مسألة استخدام التعذيب باعتبارها "إساءة استعمال للسلطة"، ما لا يعكس مدى خطورة عواقبها ويمنع إجراء تقييم شامل لحجمها[٧]. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى جوانب قلق مماثلة[٨].

٥- ولاحظ مركز رصد التشرد الداخلي أن تعريف مفهوم "المهاجر قسراً" في القوانين الوطنية يشمل إلى حد ما تعريف مفهوم "المشرد داخلياً" الوارد في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي. ومن جملة من يشملهم الأجانب، عديمو الجنسية الذين شُرِّدوا داخل الاتحاد الروسي. ويستثني من أُجبِروا على الفرار من الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والنزاع المسلح والعنف المستشري، وكذلك من فروا داخل الشيشان وأوسيتيا الشمالية[٩].

٦- وأشار الصندوق الخيري الروسي "لا لإدمان الكحول والمخدرات" إلى اعتماد قانون الأسرة في عام ١٩٩٥ والقانون "المتعلق بالضمانات الأساسية لحقوق الطفل" (١٩٩٨) والقانون "المتعلق بوقاية القاصرين من الإهمال والانحراف" (١٩٩٩). ويجري إعداد قوانين على صعيد الأقاليم والمجالس التشريعية البلدية وبرامج لإعادة التأهيل الاجتماعي للأحداث وبرامج إصلاحية للجانحين وشبكة من المؤسسات المتخصصة[١٠].

جيم – الهيكل المؤسسي وهيكل حقوق الإنسان

٧- أشارت المنظمات غير الحكومية الروسية إلى وقوع تراجع في مجالي الشفافية ومساءلة السلطات وتزايد في حالات خرق القوانين وإفلات الموظفين العموميين من العقاب وتضعضع لآليات حماية الحقوق، ما أدى إلى جو من فقدان الثقة لدى العامة في كفاءة الآليات القانونية والعمليات الديمقراطية[١١].

٨- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان تضم أمناء مظالم اتحاديين وإقليميين والمجلس الرئاسي لتطوير المجتمع المدني وحقوق الإنسان ولجاناً لحقوق الإنسان تابعة لمكاتب حكام الأقاليم. ولاحظت المنظمات غير الحكومية الروسية أن ولاية هذه الهيئات وتركيبتها وكفاءتها مرهونة بموقف السلطة التنفيذية. وأشارت إلى أن أمين المظالم الاتحادي لا يملك صلاحية إقامة دعاوى لدى المحاكم عندما يتلقى شكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ولا يمارس أي تأثير على عملية التشريع[١٢].

٩- وأوصى المفوض لحقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يعتمد قانوناً إطارياً اتحادياً يحدد صلاحيات أمناء المظالم الإقليميين بصورة أوضح ويجعل المؤسسات متجانسة، وذلك في إطار استراتيجية إرساء مؤسسة أمين المظالم الإقليمي في جميع أنحاء البلد[١٢].

١٠- وأوصت منظمة حقوق الإنسان أولاً بإنشاء هيئة رسمية ومستقلة لمكافحة التمييز[١٤]، مشيرةً إلى أنه لا توجد أي مؤسسة من هذا القبيل ولايتها رصد جرائم الكراهية والإبلاغ عنها ويمكنها أن توصي بإدخال تعديلات على السياسات لمعالجة مشكل العنف العنصري على نحو أفضل[١٥].

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١١- ذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة بشأن الاتحاد الروسي لا تُنفَّذ ولا تُنشَر عادةً[١٦].

١٢- وأوصت منظمة رصد حقوق الإنسان الاتحاد الروسي بأن يسمح بدخول شمال القوقاز لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وللمقررين الخاصين المعنيين بمسألتي التعذيب وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً[١٧]. وأوصت منظمة حقوق الإنسان بلا حدود الاتحاد الروسي بأن يوجه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد[١٨].

١٣- ولاحظ كل من الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال والفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية أن الاتحاد الروسي لم يتصدّ للطلبات المتكررة التي وجهتها إليه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري بمعالجة المسائل العالقة المتمثلة في عدم الإعمال الفعلي لحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها والصناعات الاستخراجية وأثرها على البيئة الطبيعية للشعوب الأصلية والفقر وعدم كفاية الخدمات والغذاء والدخل، لا في تقاريره ولا في ردوده المكتوبة على أسئلتهما[١٩].

باء – تنفيذ الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان، في ظل مراعاة القانون الإنساني الدولي

١– المساواة وعدم التمييز

١٤– لاحظت منظمة العفو الدولية أن الاعتداءات العنصرية العنيفة لا تزال تقع بوتيرة تثير الجزع[٢٠]. ولاحظت الحركة العامة لحماية حقوق الإنسان في عموم روسيا ومؤسسة الدفاع عن حقوق الإنسان للسجناء أن روسيا تشهد تفشياً لجرائم قتل ذات دوافع عنصرية ترتكبها الجماعات اليمينية المتطرفة وأن منظمات سرية إرهابية للنازيين الجدد قد تشكلت[٢١]. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى حقيقة أن بعض المبادرات المحلية أفضت إلى تحسُّن الطريقة التي واجهت بها الشرطة هذه الظاهرة، مع أن السلطات لم تنفِّذ برنامجاً فعالاً لمكافحة الهجمات والجرائم العنصرية المرتكبة التي لها صلة بتلك التنظيمات[٢٢]. ولاحظت المنظمات غير الحكومية الروسية أنه لا وجود لأي إجراء ناجع لحظر التمييز. وأشارت إلى ممارسة السلطات للضغط على الجماعات الإثنية، ويشمل ذلك حالات اضطهاد الجورجيين في عام ٢٠٠٦ وفرض قيود على حقوق الشيشان وهدم مستوطنات الروما وطردهم[٢٣].

١٥– ولاحظت منظمة حقوق الإنسان أولاً أن سلطات العدالة الجنائية الروسية لا تجمع بشكل منهجي أي إحصاءات رسمية بشأن جرائم الكراهية وملاحقة مرتكبيها ولا تُبلِغ عنها بانتظام. ورغم وجود السند القانوني السليم نسبياً لمعالجة جرائم الكراهية باعتبارها جرائم خطيرة، فإن الجناة يتصرفون في كنف الإفلات النسبي من العقاب[٢٤].

٢– الحق في الحياة والحرية وأمان الإنسان على شخصه

١٦– ذكرت منظمة العفو الدولية أنه حصلت خلال النزاع الذي اندلع في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ حوادث قصف عشوائي قامت به القوات الروسية، مستخدمةً في ذلك ذخائر من بينها القنابل العنقودية، في مناطق يوجد بها أيضاً مدنيون. كما وردت تقارير مفادها أن القوات الروسية تعمدت خلال هذا النزاع استهداف المدنيين أثناء أعمال القتال. وزعمت منظمة العفو الدولية أن السلطات الروسية لم تراقب قوات أوسيتيا الجنوبية والقوات شبه العسكرية غير النظامية العاملة في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية. وزعمت منظمة العفو الدولية كذلك أن كثيراً من عمليات جماعات أوسيتيا الجنوبية شبه العسكرية استهدفت إثنياً المدنيين الجورجيين في القرى التي كانت خاضعة للسيطرة الإدارية الجورجية قبل نشوب النزاع[٢٥].

١٧– وذكرت الحركة العامة لحماية حقوق الإنسان في عموم روسيا ومؤسسة الدفاع عن حقوق الإنسان للسجناء أن جرائم خطيرة، من تعذيب وقتل، يرتكبها في السجون أشخاص من بينهم المسمون بـ *"النشطاء"* الذين ينتسبون إلى "أقسام الانضباط والنظام" وتوجد عشرات من "مناطق التعذيب" الخاصة[٢٦]. وأوردت الهيئتان أن الاغتيالات وجرائم قتل الصحفيين الذين يحققون في الانتهاكات والجرائم أضحت ممارسة مألوفة[٢٧].

١٨– ويُقلِق منظمةَ العفو الدولية أن تعلم أن مرتكبي جرائم التعذيب هم في مأمن من العقاب في كثير من الأحيان حيث لا يُحقَّق في ادعاءات التعذيب على الفور وبشكل تام ومستقل ونزيه[٢٨].

١٩- ولاحظت لجنة الحقوقيين الدولية أنه حصلت عمليات تسليم ونقل غير رسمي عديدة من الاتحاد الروسي إلى دول أخرى أطراف في اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزاعات الانفصالية لعام ٢٠٠١. وعمليات النقل هذه، التي تستند إلى ضمانات دبلوماسية بعدم تعريض الأشخاص للتعذيب من دول يمارس فيها التعذيب على نطاق واسع وبشكل منهجي، هي عمليات مخلة بالالتزام *بعدم الإبعاد*[٢٩].

٢٠- ولاحظ مكتب موسكو لحقوق الإنسان العدد المرتفع من الوفيات الناجمة عن ممارسة ***dedovachina*** (التزريك) في القوات المسلحة الروسية. وأشار المكتب إلى الادعاءات المتعلقة بالعنف الذي يمارسه الضباط وجنود النخبة (أصحاب العقود) على المرؤوسين والمجندين فضلاً عن الادعاءات المتعلقة بالسخرة[٣٠].

٢١- وأوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يحسن ظروف الاحتجاز في مختلف المؤسسات التي يُحرَم فيها الأشخاص من حريتهم؛ وبأن يلبي الاحتياجات الأساسية للمحتجزين والسجناء بتحسين المرافق الصحية ونوعية الغذاء وكميته؛ وبأن يوفر عملاً لمن يرغب في ذلك من السجناء؛ وبأن ييسر الزيارات الأسرية لمن هم رهن الحبس الاحتياطي في المؤسسات المخصصة لهذا الغرض؛ وبأن يحسن الخدمات الطبية في مؤسسات الحبس الاحتياطي والسجون؛ وبأن يُعَصرِنها ويزودها بالمعدات اللازمة لمكافحة الأمراض، ولا سيما السل والإيدز[٣١].

٢٢- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن عدد احتجاجات السجناء على تعرضهم للعنف القاسي والتعذيب والمعاملة المهينة آخذ في التزايد، وأن نظام السجون أصبح أقل شفافية حيث لم يعد يُسمَح لممثلي المنظمات غير الحكومية بزيارة السجون في العديد من المناطق[٣٢]. وأوصت الحركة العامة لحماية حقوق الإنسان في عموم روسيا ومؤسسة الدفاع عن حقوق الإنسان للسجناء بمنح حق زيارة السجون لممثلي منظمات حقوق الإنسان الذين حصلوا على صفة الزوار من التمثيليات الاتحادية أو الإقليمية لديوان أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان[٣٣].

٢٣- وحسبما أورده مكتب موسكو لحقوق الإنسان، غالباً ما تلجأ سلطات السجون إلى القوة ضد السجناء لإجبارهم على الإذعان. وبما أنه لا توجد سبل قانونية للاحتجاج على الظروف السائدة في السجون، فإن عدداً كبيراً من السجناء يُلحقون الأذى بأنفسهم للفت انتباه الغير[٣٤].

٢٤- وذكرت منظمة العفو الدولية أن العنف ضد المرأة في إطار الأسرة لا يزال واسع الانتشار، ولا تتوفّر مع ذلك أي إحصاءات رسمية بشأن المسألة، ما يدل على عدم منحها الأولوية[٣٥]. وأوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بمكافحة العنف ضد المرأة، وبخاصة العنف المترلي؛ وبأن يوفر مآوي للنساء اللائي يتعرضن للضرب، ما من شأنه أن يشجع الضحايا على إبلاغ السلطات المكلفة بملاحقة الجناة عن حوادث العنف المترلي؛ وبأن يوفر قدراً أكبر من التدريب في هذا المجال للشرطة ولممثلي السلطة القضائية[٣٦].

٢٥- وأوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا بمواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص وباعتماد قانون يحكم حملة مكافحة هذا الاتجار لجعلها أكثر فعالية[٣٧].

٢٦- وأوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يعالج بشكل عاجل المشاكل التي تطرحها ظاهرة أطفال الشوارع (***bezprizorniki***) وبأن يسد الثغرات القائمة بين القوانين الاتحادية والقوانين الإقليمية، وهي ثغرات

تمنع إحراز أي تقدم في هذا المجال وبأن يحدد بوضوح مسؤوليات كل جهة على حدة وبأن يمول البرامج التي ينص عليها القانون[٣٨].

٣- إقامة العدل، بما في ذلك مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٢٧- ذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن استقلال القضاء يتهدده تركيز السلطات في أيدي رؤساء المحاكم المعينين من قبل السلطة التنفيذية وكذلك وجود نواقص في الإجراءات التأديبية تزيد إمكانية عزل القضاة بشكل تعسفي. وحسبما أوردته تلك المنظمات، لا يزال مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع المتاحة في الإجراءات الجنائية مجرد أمر شكلي حيث لا يلزم القانون القضاة بتوفير المستندات والمعلومات لمحاميي الدفاع؛ ولا ينص على ما يكفي من الدواعي للاستعانة بخبرة طبيب شرعي مستقل؛ ولا يحدد نوع الأدلة التي يجوز لمحاميي الدفاع تقديمها؛ ويواجه محامو الدفاع ضغوطاً من جانب المدعين العامين[٣٩].

٢٨- وأوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا بتعزيز استقلالية القضاء وذلك على وجه الخصوص باتخاذ تدابير عملية صارمة لإقامة فصل واضح بين السلطة التنفيذية والجهاز القضائي[٤٠]. وأوصى الاتحاد الروسي بأن يواصل عملية الإصلاح القضائي الجارية وبأن يقلص المدة الطويلة التي تستغرقها إجراءات المحاكم وذلك، ضمن جملة أمور، بتعيين مزيد من القضاة وبأن يدعم عملية إصلاح المهن القانونية المساعدة، مثل مهنتي حاجب المحكمة والمحامي، وهو ما يتيح نظاماً قضائياً أكثر فعالية[٤١].

٢٩- وذكرت لجنة الحقوقيين الدولية أن مشروع النص المقترح بخصوص "*قانون أنشطة المحامين وهيئة المحاماة في الاتحاد الروسي*" من شأنه أن يضر على نحو خطير باستقلالية المهنة القانونية وينتهك الحق في محاكمة عادلة وييسر مضايقة وعرقلة جهود المحامين الذين يدافعون عن سيادة القانون وحقوق الإنسان[٤٢].

٣٠- وذكرت لجنة الحقوقيين الدولية أن الضحايا أو أسرهم عادةً ما يتعرضون للمضايقة والتهديدات بالقتل وللاختطاف وغيره من ضروب المعاملة السيئة عندما يحاولون طلب الانتصاف والحصول على تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان إما في المحاكم المحلية أو أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. كما أن الضحايا ومحاميهم تعرضوا للمضايقة والتهديد وللعرقلة في مساعيهم لتمثيل وكلائهم تمثيلاً كفءاً، وهو ما يشكل انتهاكاً للحق في محاكمة عادلة ويتنافى ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بدور المحامين[٤٣].

٣١- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن الشرطة وغيرها من هيئات إنفاذ القوانين حرمت محتجزين من حقوق إجرائية، وشمل ذلك رفض تسجيل وقت وتاريخ الاحتجاز للمضبوطين وتزوير الأدلة على الجرائم الإدارية وانتهاك حق المحتجزين في الاستعانة بخدمات محام[٤٤].

٣٢- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء تمادي مكتب المدعي العام في عدم احترام حق الرئيس السابق لشركة النفط يوكوس، ميخائيل خودوركوفسكي، وشريكه، بلاتون ليبيديف، في محاكمة عادلة. وذكرت المنظمة أن هذه القضية تبرز جوانب القلق بشأن نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك احترام سيادة القانون والقرارات القضائية، والمساس بالحق في الدفاع من خلال مضايقة محاميي الدفاع وتخويفهم[٤٥].

٣٣- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الموظفون، بما في ذلك التعذيب، عديم الفعالية وبطيء وتعوزه الدقة حيث يفلت الموظفون المسؤولون من العقاب. وأضافت أن قرارات المحاكم التي تأمر بتعويض الضحايا لا تُنفَّذ في الوقت المناسب(٤٦).

٣٤- ولاحظ الصندوق الخيري الروسي أنه لا يمكن استحداث نظام لقضاء الأحداث بكل ما في الكلمة من معنى ما دامت العمليات ذات الصلة بقضاء الأحداث لا تخضع لنظام وتفتقر إلى أساس قانوني موحد. ولاحظ كذلك أن الجهود المبذولة في مختلف المناطق من أجل وضع نظام لقضاء الأحداث أفضت، ضمن جملة أمور، إلى الاستنتاجات التالية: أصبحت العناصر المنفَّذة من نظام قضاء الأحداث مكوناً لازماً من مكونات إصلاح نظام القضاء؛ ولقي اعتماد إجراءات المصالحة تفهماً على الصعيدين القانوني والتقني في الممارسة القضائية بإدخال عناصر قضاء الأحداث؛ وتعد العدالة الإصلاحية أمراً أساسياً لتطوير نظام لقضاء الأحداث؛ وهي حافز لتطوير نظام للمراقبة؛ ويتيح قضاء الأحداث إمكانية وضع برامج إقليمية فعالة لمنع الجريمة في أوساط القاصرين(٤٧). وأوصى الصندوق بإضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة قاضي الأحداث باعتبارها أحد المكونات الوظيفية لنظام القضاء وباعتماد التعديل المُدخَل على القانون الاتحادي "المتعلق بنظام العدالة في الاتحاد الروسي" الذي يقضي بإنشاء قضاء الأحداث(٤٨).

٣٥- وذكرت لجنة الحقوقيين الدولية أن ما يميز ويديم انتهاكات حقوق الإنسان هي المشاكل المزمنة المتمثلة في الإفلات من العقاب وعدم فعالية التحقيق وعدم إتاحة إمكانية جبر الضرر وسبل الانتصاف القانوني للضحايا خلافاً لالتزامات الاتحاد الروسي الدولية في مجال حقوق الإنسان بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة الجناة وتقديم التعويضات للضحايا(٤٩).

٤- حرية الدين أو المعتقد، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣٦- ذكرت منظمة حقوق الإنسان بلا حدود أن قانون الأديان لعام ١٩٩٧ يمنح وضعاً متميزاً لأربعة أديان مؤسِّسة تعترف بها الدولة، وهي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والبوذية والإسلام واليهودية. وعلى الأديان الأخرى أن تقبل الخضوع للتقييد وللمراقبة الأشد. وزعمت منظمة حقوق الإنسان بلا حدود أن التوتر والتمييز إزاء المسلمين يتزايدان في أنحاء نائية من البلد مثل كاباردونينو - بالكاريا التي يُنعتون فيها في كثير من الأحيان بأنهم متطرفون "وهابيون"(٥٠).

٣٧- وأشار قسم الأخبار التابع لمنتدى ١٨ (المنتدى ١٨) إلى أن قانون مكافحة التطرف لعام ٢٠٠٢ يتضمن أحكاماً تصف أنشطة تجري في سياق ديني، ومنها التحريض على الكراهية الدينية والدعاية القائمة على أساس تميُّز مواطنين أو تفوقهم أو دونيتهم حسب موقفهم من الدين أو الانتماء الديني والعرقلة المصحوبة بالعنف أو بالتهديد باستعماله لنشاط الرابطات الدينية المشروع وارتكاب جريمة بدافع الكراهية الدينية. وذكر المنتدى ١٨ أن سجل الاتحاد الروسي في تطبيق هذا القانون يثير بعض القلق رغم أن ما يرد فيه من تعريفات "التطرف" سليمة(٥١).

٣٨- وذكرت الرابطة الأوروبية لشهود يهوه المسيحيين أن حملة شنت على شهود يهوه في الاتحاد الروسي. وذلك لأن ٤٠٠ منظمة دينية محلية مهددة بالخضوع لتحقيقات السلطات الروسية(٥٢). واشتد الوضع بتطبيق

قوانين جديدة بشأن الأنشطة و/أو الكتابات "المتطرفة" أسيء استعمالها بشكل جائر لتصنيف شهود يهوه ضمن فئة المنظمات "المتطرفة"[٥٣].

٣٩- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن تقلص الحيز المتاح للإعراب عن الآراء المخالفة ولوسائط الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية المستقلة للعمل في سائر أرجاء البلد. إن القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية وأنظمته التطبيقية غاية في التشدد ويمكن تطبيقها بشكل انتقائي للتدخل في عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة. ورغم أنه لم يضطر سوى عدد محدود من المنظمات غير الحكومية للإغلاق عقِب اعتماد هذا القانون، فإن منظمات أخرى كثيرة اضطرت لتكريس قدر هائل من الوقت لضمان مطابقة مستنداتها لمقتضياته[٥٤]. وذكرت منظمة العفو الدولية أن تعريف مفهوم "التطرف" الفضفاض للغاية في القانون المتعلق بمكافحة الأنشطة المتطرفة قيَّد الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات. ففي حالة واحدة على الأقل، رُفِض خطأً تسجيل إحدى المنظمات، لسبب قد تكون له صلة بالقانون المذكور أعلاه، الذي استُخدم للتهديد بالإغلاق في حالات أخرى فشكَّل عائقاً خطيراً تواجهه المنظمات في ممارسة حقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات[٥٥].

٤٠- وذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أن الصحفيين كثيراً ما يقعون ضحية لمناخ العنف السائد، ونادراً ما يعاقَب الجناة. ويثير هذا الوضع الانزعاج بصفة خاصة في منطقة القوقاز[٥٦]. وأشارت المنظمة إلى إغلاق ملف التحقيق في مقتل آنا بوليتكوفسكايا[٥٧]. وذكرت كذلك أن المواقع الشبكية الإخبارية كثيراً ما تُوجَّه إليها اتهامات بالتطرف ترمي إلى إعاقة عملياتها أو منعها كلياً[٥٨].

٤١- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن عدد الملاحقات غير القانونية للجماعات السياسية والجماهيرية والدينية (ولا سيما الجماعات الإسلامية) ولوسائط الإعلام والأفراد بتهم التطرف آخذ في التزايد، وتقام إجراءات الملاحقة الجنائية على نحو متزايد كردة فعل على انتقاد السلطات أو الشرطة أو الجيش[٥٩].

٤٢- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن كل القنوات التلفزيونية الرئيسية تخضع لسيطرة الدولة الفعلية إذ تقوم بالدعاية ولا تقدم المعلومات اللازمة والآراء المتنوعة، مشيرة إلى أن هذا الأمر اتضح بشكل خاص خلال فترة الأزمة في أوسيتيا الجنوبية. ولاحظت المنظمات غير الحكومية الروسية أن الملاحقة الجنائية بتهمة التشهير تقيد إلى حد كبير حرية التعبير بالنسبة لذوي الآراء الناقدة[٦٠].

٤٣- وفيما يتعلق ببدائل الخدمة العسكرية، أعربت الهيئة الدولية لضريبة الضمير والسلام عن قلقها بشأن جملة أمور منها أن الترتيبات ذات الصلة لا تخضع للمراقبة المدنية وأن التدريب العسكري في السنوات الأخيرة من الدراسة إلزامي ولا يُمنح أي إعفاء للمستنكفين ضميرياً وأن بدائل الخدمة العسكرية لا تتلاءم كلها وطبيعة الاستنكاف الضميري وأن مدة الخدمة البديلة وغير ذلك من الشروط وهي ذات طبيعة عقابية[٦١].

٤٤- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن السلطات، وإن كان القانون لا يشترط سوى تقديم "إخطار" إلى السلطات المحلية لتنظيم تجمع، تشترط عملياً الحصول على "موافقة". وعلاوة على ذلك، تحاول السلطات إعاقة التجمعات السلمية بوسائل شتى، منها فرض شروط غير مقبولة وإنهاء التجمعات واحتجاز المشاركين فيها وسَوق مبررات غير

قانونية لحظر التجمعات أو معاقبة منظميها والمشاركين فيها والاحتجاز الوقائي للمشاركين قبل التجمعات وتلفيق قضايا إدارية ضد المنظمين والمشاركين[٦٢].

٤٥- وذكرت منظمة العفو الدولية أن الشرطة أفرطت في استخدام القوة لتفريق المتظاهرين خلال المظاهرات التي سبقت انتخابات مجلس الدوما لعام ٢٠٠٧ والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٨. وأشارت المنظمة إلى أنه لم تجر أي ملاحقة لمن لهم صلة باستخدام القوة المفرط من أفراد وكالات إنفاذ القوانين و لم يُتخذ أي إجراء تأديبي بحقهم[٦٣].

٤٦- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن الحملة المتواصلة على المثليين جنسياً تقيد حقوقهم في حرية الوجدان والتعبير وحرية التجمع. وزعمت أنه حصلت في عام ٢٠٠٧ حالتان من الرفض غير القانوني لتسجيل المنظمات غير الحكومية للأقليات الجنسية[٦٤].

٤٧- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية مقيد بفعل فرض شروط مُبالغ فيها فيما يتعلق بعضويتها وبفعل الحظر على الأحزاب الإقليمية. وتخضع الأحزاب السياسية لمراقبة مفرطة وانتقائية. وأوصت الاتحاد الروسي بأن يغيّر نظام تشكيل اللجان الانتخابية على جميع الصعد بغرض ضمان استقلاليتها عن السلطة التنفيذية[٦٥].

٥- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

٤٨- ذكر مكتب موسكو لحقوق الإنسان أن قانون العمل يضع شروطاً عديدة بالنسبة للإضراب يصعب استيفاؤها. ففي عام ٢٠٠٧، لم يُسجَّل رسمياً إلاّ إضرابان رغم نشوب أكثر من ١ ١٠٠ نزاع عمالي حسبما أفاد به اتحاد النقابات المستقلة في روسيا. وأشار مكتب موسكو لحقوق الإنسان إلى أن تقييد الحق في الإضراب قد لا يؤدي إلى تردي ظروف العمل فحسب بل كذلك إلى تبنّي أشكال من الاحتجاج أشد تطرفاً[٦٦].

٤٩- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أنه تقع انتهاكات جسيمة للحق في العمل في ظروف آمنة، ما يتسبب في عدد كبير جداً من الإصابات والأمراض المهنية. وقالت إن الإضرابات القانونية مستحيلة فعلياً بسبب التشريعات التقييدية المتعلقة بالإضرابات[٦٧].

٥٠- وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن أرباب العمل لا يدفعون للعمال المهاجرين أجورهم كاملةً وعلى الفور في كثير من الأحيان؛ وقد لا يدفعونها على الإطلاق عدة أشهر في حالات عديدة. وقد يهدد أرباب العمل من يحتجون من العمال على عدم دفع أجورهم أو يستعينون بحراس مواقع البناء أو بالشرطة أو غيرها لممارسة العنف ضدهم بغرض تخويفهم. وقالت المنظمة إنه سُجِّلت حالات عديدة من إساءة الشرطة للعمال المهاجرين، شملت الاحتجاز التعسفي والضرب والتهديد بالطرد لإجبارهم على دفع رشاوى والعمل بالمجان[٦٨].

٥١- ولاحظت المنظمات غير الحكومية الروسية أن حق المعوقين في العمل محدود بسبب النواقص التي تعتري القوانين وغياب سياسة حكومية ووجود ممارسات تمييزية. وتفتقر القوانين الإقليمية المتعلقة بتوفير وسائل التمكين للمعوقين وبمنحهم حصصاً من فرص العمل المتاحة إلى الفعالية نظراً لعدم وجود آليات لتنفيذها. وتحرم الأنظمة الحكومية العديد من المعوقين من العمل[٦٩].

٦- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق

٥٢- ذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن المستوى المتدني لمستحقات التقاعد لا يطرح مشكلة الفقر فحسب وإنما يطرح كذلك الحق في الضمان الاجتماعي[٧٠]. ولاحظ مكتب موسكو لحقوق الإنسان أن عدم دفع الأجور ومعاشات التقاعد يتواصل رغم أن الميزانية تتلقى ما يكفي من الأموال لتنفيذ مجموعة من المشاريع. وبالإضافة إلى متأخرات الأجور، التي لا تعزى إلاّ جزئياً إلى غياب التمويل الحكومي، لا يزال الوضع حرجاً فيما يتعلق بالمدفوعات الاجتماعية، ولا سيما للمتقاعدين من الجيش ومن شاركوا في عام ١٩٨٦ في إزالة مخلفات حادث تشيرنوبيل[٧١].

٥٣- وأوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يوفر للضباط والجنود ظروف عيش أفضل، وبأن يكفل تزويد جميع الوحدات بما يكفي من الأغذية، وبأن يعصرن الدوائر الطبية للقوات المسلحة ويجهزها بالمعدات الكافية وبأن يضع ترتيبات لاستفادة جميع الجنود من الرعاية الصحية بصفة منتظمة[٧٢].

٥٤- كما أوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يسوي المشاكل التي يطرحها إصلاح النظام الوطني للتأمين الصحي وبأن يكفل لصاحبه استرداد قدر أكبر من تكلفة الأدوية كي يوفر إمكانية الاستفادة من الرعاية الصحية لأشد قطاعات السكان حرماناً وبأن يسرِّع عملية تحديد وعصرنة المستشفيات وبأن يحارب ممارسات بعض المستشفيات التي ترفض تقديم العلاج بالمجان رغم أنها ملزمة بذلك قانوناً[٧٣].

٥٥- وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن مئات الآلاف من الأشخاص في روسيا، كثير منهم شباب وبالغون في مقتبل العمر، مدمنون للمخدرات ومعرضون بشكل مباشر لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. ورغم أن الاتحاد الروسي حقق تقدماً هائلاً بتوسيعه لنطاق استفادة حاملي فيروس نقص المناعة البشري من العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، فإنه قد تراجعت إلى حد كبير جهوده الرامية إلى كفالة استفادة مستهلكي المخدرات عن طريق الحقن من الخدمات الفعالة لعلاج إدمان المخدرات، التي تشكل عاملاً أساسياً في عمليتي الوقاية العامة من فيروس نقص المناعة البشري وعلاج مستهلكي المخدرات عن طريق الحقن[٧٤].

٥٦- وزعمت منظمة العفو الدولية أن تدمير قوات أوسيتيا الجنوبية والجماعات شبه العسكرية غير النظامية للممتلكات المدنية خلال النزاع الذي اندلع في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ كان يجري في بعض الأحيان في حضور القوات الروسية، حسبما تفيده التقارير. وقالت المنظمة إن الهواجس الأمنية المتواصلة وتدمير مساكن الجورجيين المشردين أمران سيعيقان تحقيق حقهم في عودة آمنة ودائمة إلى ممتلكاتهم[٧٥].

٧- الحق في التعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع

٥٧- أوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يواصل الجهود الرامية إلى صون حقوق الأقليات وبأن يشجع التعليم بلغات الأقليات القومية وبأن يلبي لهذا الغرض احتياجات المدارس من المواد التعليمية والكتب المدرسية وتدريب المدرسين[٧٦].

٥٨- وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن معظم الأطفال المعوقين يتلقون التعليم بشكل منعزل إمّا في البيت أو في مدارس خاصة[٧٧].

٨- الأقليات والشعوب الأصلية

٥٩- لاحظ كل من الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال والفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية أن جميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالشعوب الأصلية في الشمال أدنى في مستوياتها بشكل مذهل من المعدلات المسجلة في روسيا. ولاحظا كذلك أن القانون الاتحادي "المتعلق بالإدارة الذاتية المحلية" يسمح بإمكانية إدماج المستوطنات التي يقل عدد سكانها عن ١ ٠٠٠ نسمة في المستوطنات المجاورة الأكبر حجماً. وعقب قرار اتخذته الحكومة، يجري استخدام هذه الإمكانية بشراسة فيما يتعلق بمستوطنات الشعوب الأصلية، وهي غالباً ما تكون نائية جداً وصغيرة. وفي قرى الشعوب الأصلية التي تأثرت بهذه السياسة، يجري إغلاق مرافق الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وكنتيجة لذلك، يجد الآن معظم الشعوب الأصلية في المناطق الريفية أنفسهم على حافة البؤس، بلا عمل أو رعاية صحية أو تعليم[٧٨].

٦٠- وأشار كل من الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال والفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية إلى أن معظم الموارد الطبيعية الموجودة في أراضي الشعوب الأصلية من قبيل النفط والغاز الطبيعي والماس والخشب يجري استغلالها. وتشعر مجتمعات الشعوب الأصلية على نحو متزايد بالآثار السلبية لزحف شركات الاستخراج الوطنية والدولية على ما تبقى من أراضيها التي تعتمد عليها في معيشتها[٩٧].

٦١- وذكرت الرابطة وذكر الفريق العامل أن الشعوب الأصلية، كنتيجة للتعديلات المُدخلة على القوانين، محرومة في الوقت الراهن من حقوقها القانونية، كالحق في ملكية أراضيها، التي تعيش فيها وتمارس فيها القنص والصيد وترعى فيها ما لديها من حيوانات الرنة، أو استخدام تلك الأراضي أو حيازتها. وليست الشركات التجارية التي حصلت عن طريق عطاء على حق استغلال الأراضي والموارد، مُلزَمة قانوناً بالحصول على موافقة من الشعوب الأصلية لإنجاز مشاريعها. كما أنها ليست ملزمة بتقييم مقدار ما ينجم عن مشاريعها من أضرار تلحق بأراضي الشعوب الأصلية وبيئتها الطبيعية ونمط حياتها التقليدي. وعلاوة على ذلك، فهي غير ملزمة بأن تدفع التعويضات الواجبة عن تلك الأضرار للشعوب الأصلية أو بأن تأخذ في الاعتبار وجود مواقع مقدسة لدى تلك الشعوب داخل تلك الأراضي[٨٠].

٦٢- ولاحظت الرابطة المذكورة وكذلك الفريق العامل المذكور أنه رغم أن بعض الأقاليم تتبنى مبدأ الاعتراف القانوني المحدود بحقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بالأراضي إلاّ أن كثيراً منها لا يبدي أي اعتراف بتلك الحقوق[٨١].

٦٣- وذكرت الرابطة وكذلك الفريق العامل أن استراتيجية الاتحاد الروسي الحالية في مجال الطاقة - التي يسري مفعولها حتى عام ٢٠٢٠ - تشمل مشاريع تتطلب إعادة التوطين الجماعي للشعوب الأصلية دون التشاور المسبق معها ودون موافقتها[٨٢].

٩- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٦٤- أوصى مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا الاتحاد الروسي بأن يحترم حقوق ملتمسي اللجوء وبخاصة من ينتظرون منهم الإبعاد وبأن يحسن ظروف احتجاز السجناء الأجانب في مراكز الاحتجاز الإداري[٨٣].

١٠- المشردون داخلياً

٦٥- ذكر مركز رصد التشرد الداخلي أن المشردين داخلياً يعانون الأمَرّين للحصول على رخصة الإقامة وتمديدها وعلى صفة المهاجر قسراً وغير ذلك من الوثائق اللازمة للحصول على العمل وخدمات ومستحقات من قبيل السكن الذي توفره الحكومة والرعاية الطبية المجانية والمعاشات التقاعدية. ثم إن اختلاف الموظفين المحليين والمحاكم في تفسير القوانين واحترامها يجعل عملية طلب هذه الوثائق عصية على التنبؤ بنتائجها[٨٤].

٦٦- وذكرت منظمة العفو الدولية أن المشردين داخلياً في الشيشان، بمن فيهم شباب ومسنون ومعوقون، طُردوا بالقوة من مراكز الإيواء المؤقت دون إجراء ما يكفي من التشاور ودون ضمان مأوى بديل. وعندما يوُفِّر المأوى البديل، يتبيَّن أن المكان في بعض الحالات محلّ نزاع على الملكية، ما يجعل الأسر معرضة للطرد[٨٥].

٦٧- وذكر مركز رصد التشرد الداخلي أنه في الوقت الذي استطاع فيه البعض فقط من أصحاب المعاشات التقاعدية من المشردين الحصول عبر المحاكم على المعاش الذي يستحقونه لم تقض معظم القرارات لأصحاب المطالبات إلاّ بحد أدنى من المعاش و لم تحكم لهم بأي تعويض. ونظراً لتشردهم وفقدانهم الوثائق ذات الصلة، فإن معظمهم يعانون من التمييز ولا يزالون يحصلون على معاش تقاعدي لا يعكس تجربة عملهم[٨٦].

٦٨- وأوصى مركز رصد التشرد الداخلي الاتحاد الروسي بأن ينشئ آليات لإشراك ومشاركة الجماعات المختلفة من المشردين داخلياً بشكل منتظم في كل مراحل البرامج والسياسات الوطنية التي تمسهم[٨٧].

١١- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٦٩- لاحظت منظمة العفو الدولية أن قانون عام ٢٠٠٦ الاتحادي "المتعلق بمكافحة الإرهاب" لا يوضح بشكل صريح العلاقة بين قانون الإجراءات الجنائية، بكل ما يحتوي عليه من الضمانات، وإجراءات مكافحة الإرهاب. ولا يتضمن القانون أي حكم ينص بوضوح على ضرورة التزام السلطات باحترام حقوق الإنسان وحمايتها في سياق عمليات مكافحة الإرهاب[٨٨]. وذكرت المنظمات غير الحكومية الروسية أن استخدام القوة بشكل غير متناسب في العمليات الخاصة وعمليات مكافحة الإرهاب وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختطاف وحالات الاختفاء القسري والتعذيب وتلفيق قضايا جنائية بالمقاتلين المفترضين من الجماعات المسلحة غير الشرعية وبالمتطرفين الإسلاميين وإفلات الموظفين بشكل منظم من العقاب ممن يرتكبون جرائم خلال عمليات مكافحة الإرهاب، جميعها وسائل استخدِمت في حملة مكافحة الإرهاب وبخاصة في شمال القوقاز[٨٩].

٧٠- وأوصت لجنة الحقوقيين الدولية من خلال مجلس حقوق الإنسان الاتحاد الروسي بأن يراجع القوانين والسياسات والممارسات المعتمدة في مجال مكافحة الإرهاب بغرض جعلها متوافقة مع المعايير الدولية وبأن يتخذ خطوات لإنهاء ما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق عمليات مكافحة الإرهاب كلُّ قوات الأمن، ومنها تلك التي تعمل في الشيشان تحت إمرة الرئيس قادروف[٩٠].

١٢- الحالة في مناطق أو أقاليم محددة أو فيما يتعلق بها

٧١- ذكرت منظمة العفو الدولية أن حالات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والاحتجاز السري أمور لا تزال التقارير تؤكدّ حصولها في جمهورية الشيشان وإنغوشيتيا وداغستان وأوسيتيا الشمالية، في وقت يظل فيه إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب دارجاً[٩١]. وحسبما أوردته منظمة العفو الدولية، يترسخ مناخ الإفلات من العقاب وبخاصة في الشيشان، وذلك لأن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يخشون، بشكل له ما يبرره، التعرض للانتقام إن هم لجؤوا إلى السلطات طلباً للإنصاف[٩٢]. وذكر مكتب موسكو لحقوق الإنسان أن حركات مسلحة سرية انتشرت في شمال القوقاز كنتيجة للإجراءات القاسية التي واجه بها أفراد من قوات الأمن الاتحادية أشخاصاً اشتُبه في انتمائهم إلى حركات إسلامية أو انفصالية. فقد اختفوا أو أُخِذوا إلى مراكز الشرطة حيث تعرضوا للضرب وأُجبروا على التخلي عن الإسلام "غير العرفي"[٩٣].

٧٢- ورحبت منظمة العفو الدولية بانخفاض عدد حالات الاختفاء القسري المبلَّغ عنها في الشيشان. غير أنها لاحظت أن عدداً متزايداً من هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان يُبلغ عنه في داغستان وإنغوشيتيا[٩٤]. وذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن ممارسات قمع التمرد التي تعتمدها سلطات إنغوشيتيا تشمل حالات إعدام خارج نطاق القضاء وحالات احتجاز غير قانوني عن طريق الاختطاف وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة[٩٥]. وأشار مكتب موسكو لحقوق الإنسان إلى أن تكتيكاً جديداً يستخدم منذ عام ٢٠٠٧ يتمثل في إطلاق الرصاص على المشتبه بهم عندما تكون الأدلة اللازمة لاعتقالهم غير كافية. ويلتحق أقارب المختفين ومن تعرَّض للضرب من الشباب في مراكز الشرطة بصفوف الانفصاليين والإسلاميين[٩٦].

٧٣- وزعمت منظمة العفو الدولية أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين العاملين في شمال القوقاز تعرضوا للتهديد والمضايقة والإيذاء والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء. ووقعت هذه الجرائم في خضم مناخ من الارتياب المتزايد في أمر المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، التي اتهمها ممثلو الحكومة مراراً وتكراراً بدعم التطرف أو العمل لصالح استخبارات سرية أجنبية[٩٧].

ثالثاً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

٧٤- ذكر مركز رصد التشرد الداخلي أن روسيا ساعدت العديد من المشردين داخلياً على نيل حقوق أساسية ومستحقات، منها الإيواء المؤقت والتعويض عن تكاليف السفر إلى منطقة الإقامة المؤقتة وقروض السكن وإعانة البطالة والمساعدة الطبية المجانية. ومنذ عام ١٩٩٧، دفعت الحكومة الاتحادية تعويضات عن الممتلكات المفقودة أو المدمَّرة لنحو ٨٥ ٠٠٠ أسرة مشردة وأدرجت مؤخراً المشردين داخلياً ذوي صفة المهاجر قسراً في برنامج وطني للسكن. ويواصل كل من أمين المظالم الاتحادي ولجنة مجلس الدوما المعنية بمسائل شمال القوقاز مناشدة الهيئات الحكومية المعنية بأن تسوي المشاكل العالقة التي يعاني منها المشردون داخلياً[٩٨].

٧٥- وذكرت الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال وذكر الفريق العامل الدولي لشؤون الشعوب الأصلية أن القوانين الإطارية الثلاثة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية وبالأراضي ذات الاستخدامات التقليدية الطابع وبسكان أوبتشينا الأصليين شكلت باعتمادها خطوات مفصلية بالنسبة للشعوب الأصلية في شمال روسيا. غير أن القانون الذي يمثل محورها الرئيسي، أي "المتعلق بالأراضي ذات الاستخدامات التقليدية الطابع" لم يُنفَّذ قط[٩٩].

Notes

[1] The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org. (One asterisk denotes a non-governmental organization in consultative status with the Economic and Social Council.)

Civil society

ARPMHR and FDRP	All-Russia Public Movement for Human Rights and the Foundation in Defence of Rights of Prisoners, Moscow, Russian Federation, Joint Submission
AI	Amnesty International*, London, UK
CPTI	Conscience and Peace Tax International, Leuven, Belgium
EAJCW	The European Association of Jehovah's Christian Witnesses, London, the UK
Forum 18	Forum 18 News Service, Oslo, Norway
HRF	Human Rights First*, New York, USA
HRO	HRO Soldiers Mother of Saint-Petersburg, Saint-Petersburg, Russian Federation
HRW	Human Rights Watch*, New York, USA
HRWF	Human Rights Without Frontiers, Brussels, Belgium
ICJ	International Commission of Jurists*, Geneva, Switzerland
IDMC	Internal Displacement Monitoring Centre*, Geneva, Switzerland
MBHR	Moscow Bureau of Human Rights, Moscow, Russian Federation
NAN	Russian Charitable Fund "No to Alcoholism and Drug Addiction", Moscow, Russian Federation
RAIPON and IWGIA	Russian Association of Indigenous Peoples of the North (RAIPON)*, Moscow, Russian Federation, International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA)*, Copenhagen, Denmark, Joint Submission
RWB	Reporters Without Borders*, Paris, France
Russian NGOs	Russian NGOs, Joint Submission made by 15 NGOs, Russian Federation

Regional Organizations

CoE	The Council of Europe, Strasbourg, France

[2] Russian NGOs, Joint Submission, Russia, p. 2. These NGOs comprise of SOVA Center for Information and Analysis, Center for the Development of Democracy and Human Rights, "Public Verdict" Foundation, "Memorial" Human Rights Center, Institute for Human Rights, Moscow Helsinki Group, Center for Social and Labor Rights, "Golos" Association, Glasnost Defense Foundation, Youth Human Rights Movement, Center "Demos," "Social Partnership" Foundation, "Perspektiva," "Civic Assistance to Refugees and Forced Migrants" Committee, and Interregional Committee Against Torture.

[3] RAIPON and IWGIA, para. 27.

[4] AI, p. 7 and HRW p. 4.

[5] HRW, p. 5.

[6] AI, p. 7.

[7] Russian NGOs, p. 7. See also ARPMHR and FDRP, p. 7

[8] AI, p.3.

[9] IDMC, para. 5.

[10] NAN, p. 1.

[11] Russian NGOs, p. 1.

[12] Russian NGOs, p. 2.

[13] The CoE/Commissioner, p. 4.

[14] HRF, p. 5.

[15] HRF, p.4.

[16] Russian NGOs, p. 2.

[17] HRW, p.4.

[18] HRWF, p. 6. See also ICJ, p. 6. and RAIPON and IWGIA, para. 27.

[19] RAIPON and IWGIA, para. 26.

[20] AI, p. 6. See also RAIPON and IWGIA, para. 22. and Russian NGOs, p. 5.

[21] ARPMHR and FDRP, p. 2. See also The CoE/Commissioner, p. 2. MBHR, pp. 2-3.

[22] AI, p. 6. See also RAIPON and IWGIA, para. 22. and Russian NGOs, p. 5.

[23] Russian NGOs, p. 5. See also HRF, paras. 3 and 10.

[24] HRF, para. 4.

[25] AI, p. 7. See also HRW, p. 1.

[26] ARPMHR and FDRP, p. 2.

[27] ARPMHR and FDRP, p. 2.

[28] AI, p. 7.

[29] ICJ, p.5.

[30] MBHR, p. 2. See also The CoE/Commissioner, p. 2., and HRO, p. 1.

[31] The CoE/Commissioner, p. 1. See also ARPMHR and FDRP, p. 8. and MBHR, p.2.

[32] Russian NGOs, pp. 7 - 8. See also ARPMHR and FDRP, p. 8.

[33] ARPMHR and FDRP, p. 9.

[34] MBHR, p.1.

[35] AI, p. 5.

[36] The CoE/Commissioner, p. 4. See also AI, pp. 5 and 7.

[37] The CoE/Commissioner, p. 4.

[38] The CoE/Commissioner, p. 4.

[39] Russian NGOs, p. 8. See also ARPMHR and FDRP, p. 3.

[40] The CoE/Commissioner, p. 1.

[41] The CoE/Commissioner, p. 1.

[42] ICJ, pp. 3 – 4.

[43] ICJ, pp. 2 - 3.

[44] Russian NGOs, p. 8.

[45] AI, p. 6.

[46] Russian NGOs, p. 7.

[47] NAN, p. 1.

[48] NAN, p. 1.

[49] ICJ, pp. 1 – 2.

[50] HRWF, pp. 1 and 4.

[51] Forum 18, p. 1.

[52] EAJCW, p. 1.

[53] EAJCW, p. 3. See also HRWF, pp. 3 -4.

[54] AI, pp. 5-6. See also, ICJ, pp. 4-5.

[55] AI, pp. 5-6. See also ARPMHR and FDRP, pp. 4 and 5, the CoE/Commissioner, p. 3., HRW, p. 2, HRWF, p. 3, ICJ, p.4., RWB, p. 2, and Russian NGOs, p. 3.

[56] RWB, p. 1.

[57] RWB, p. 2. See also, MBHR, p. 3.

[58] RWB, p.2.

[59] Russian NGOs, p. 6.

[60] Russian NGOs, p. 4. See also RWB, p. 2.

[61] CPTI, p.1.

[62] Russian NGOs, p. 3. See also MBHR, p. 2.

[63] AI, p. 6.

[64] Russian NGOs, p. 10. See also AI, p. 6.

[65] Russian NGOs, p. 4.

[66] BMHR, p. 4.

[67] Russian NGOs, p. 9.

[68] HRW, p. 4.

[69] Russian NGOs, pp. 9 – 10.

[70] Russian NGOs, p. 9.

[71] MBHRR, p. 3. See also The CoE/Commissioner, p. 4.

[72] The CoE/Commissioner, p. 2.

[73] The CoE/Commissioner, p. 3.

[74] HRW, p. 5.

[75] AI, p. 7. See also HRW, p. 1.

[76] CoE, p. 2.

[77] Russian NGOs, p. 9.

[78] RAIPON and IWGIA, paras. 5 and 21.

[79] RAIPON and IWGIA, para. 4.

[80] RAIPON and IWGIA, paras. 14 - 20.

[81] RAIPON and IWGIA, para.13.

[82] RAIPON and IWGIA, para.23. See also Russian NGOs, p. 5.

[83] The CoE/Commissioner, p. 2.

[84] IDMC, paras. 1 and 18.

[85] AI, p. 4. See also IDMC, paras. 11 – 14.

[86] IDMC, para. 21.

[87] IDMC, p. 5.

[88] AI, p. 3.

[89] Russian NGOs, p. 6.

[90] ICJ, p. 3.

[91] AI, p. 4. See also ICJ, p. 1. and IDMC, para. 16.

[92] AI, p. 4.

[93] MBHR, p. 3.

[94] AI, p. 4.

[95] HRW, p. 3.

[96] MBHR, p. 3.

[97] AI, p. 4.

[98] IDMC, paras. 6 - 8.

[99] RAIPON and IWGIA, para.29

– – – – –